الرباط في الثلاثاء 15 أبريل 2014

إلى الرفيقات و الرفاق في المكتب الوطني
إلى الرفيقات و الرفاق في اللجنة المركزية

الموضوع : انسحاب جماعي و تجميد للعضوية باللجنة المركزية

تحية رفاقية، أما بعد

لقد كلفنا المؤتمر الوطني السادس لحركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية بتفعيل مقرراته على كافة مستويات العمل الشبيبي مع الالتزام بالبعد القيمي و الأخلاقي و ذلك عبر ورقته التوجيهية، كما تعاقدت اللجنة المركزية مع المكتب الوطني على تصور عام للاشتغال وفق ضوابط تكفل بناء و تمتين مؤسسة ديمقراطية تقدمية قوية فاعلة و نزيهة.

للأسف و بعد مرور قرابة السنة على عقد المؤتمر الوطني السادس، نجد أنفسنا، نحن الموقعين أسفله، مجبرين على انسحابنا و تجميد عضويتنا باللجنة المركزية، حيث لم نعد قادرين من موضعنا كأعضاء باللجنة المركزية على ضمان السير السليم لتنفيذ مقررات المؤتمر من خلال ورقته التوجيهية و التصور العام المتعاقد عليه مع المكتب الوطني و ذلك لأسباب عدة نذكر منها :

1- **تفشي المظاهر اللاأخلاقية داخل الجامعات الصيفية الأخيرة دون اتخاذ أي تدابير و محاسبة المسؤولين عنها. جدير بالذكر أننا طرحنا داخل اللجنة المركزية مسألة الجامعات بشكل قوي، حيث قدمنا لرفاقنا حسن النية من أجل بلورة تصور شامل يجعل من التخييم فضاء رحبا لبناء الأطر وحلقة تكوينية بامتياز تشمل كل المجالات التي نشتغل عليها من داخل الحركة مقوية بذلك عملها القاعدي. لكن للأسف قوبلنا باستهجان رغم أن هدفنا السامي هو البناء المؤسساتي وجعل حشد التقدمية تلعب أدوارها الحقيقية وسط الشباب المغربي بعيدا عن منطق مع أو ضد. للإشارة فهناك إشاعات تتناسل عن قرب تنظيم جامعة ربيعية و ذلك دون علم اللجنة المركزية.**

2- **تفشي ظاهرة الاستفادة من تعويضات التنقل و المهام داخل صفوف المكتب الوطني و اللجنة المركزية دون معايير و دون سند قانوني، مع الامتناع عن نشر لوائح المستفيدين، وتصورنا للمسألة كان ولا يزال تقنين العملية عبر اللجنة المركزية لا جعلها منحة عن العمل التطوعي والمهام التنظيمية، لكي لا نسقط في منطق الريع.**

3- **غياب أي استراتيجية واضحة للعمل على تفعيل مقررات المؤتمر الوطني السادس و التصور العام للمكتب الوطني المتعاقد عليه مع اللجنة المركزية، والاشتغال بمنطق تصفية الحسابات بدون أي رؤية، إذا ما استثنينا ردود الأفعال على بعض المحطات التنظيمية التي خاضها الحزب أو قطاعات معينة منه لإرضاء أطراف معينة، مما يعرقل السير العام السليم ويجعلنا نخوض في فوضى تنظيمية وتناقضات وهمية لا دخل للحركة فيها.**

4- **الامتناع عن تفعيل اللجان الوظيفية التي صادقت عليها اللجنة المركزية خلال دورتها الثانية، و الاتجاه لإشراك أعضاء خارج اللجنة المركزية فيها، و هو ما**

يؤثر سلبا على ديناميكية اشتغال الفروع، و يحيد هذه اللجان عن دورها الأساسي المتمثل في تقوية الدور التقريري للجنة المركزية.

5- تضمين اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اللقاء التحضيري لقطاع الشابات الديمقراطيات، أعضاء غير منتدبين من فروعهم، دون الأخذ بأية مسطرة توضح الغرض والهدف من ذلك.

6- هيكلة اللجنة التحضيرية لدائرة المهندسين الشباب دون الإعلان عن لقاء وطني تحضيري و بدون مراسلة قبلية للفروع، حيث تم الإبلاغ عن الحدث قبل أقل من أسبوع من انعقاده على هامش اللقاء التحضيري لقطاع الشابات الديمقراطيات. تمت برمجة هذه الهيكلة دون الرجوع للجنة المركزية و دون التوفر على معطيات تبرر هيكلة هذا القطاع. للإشارة فشغيلة التعليم تشكل نسبة هامة داخل الحركة، ألم يكن أولى هيكلتها كقطاع؟

7- إغفال بيان اللجنة المركزية الأخير أي إشارة لتعبئة حشد التقدمية من أجل إنجاح مهرجان فيدرالية اليسار الديمقراطي، وهو ما يتعارض مع الخط السياسي للحزب الاشتراكي الموحد الذي تعد حشد التقدمية ملزمة بتفعيله داخل أوساط الشباب المغربي دون المساس باستقلاليتها التنظيمية.

8- إصرار المكتب الوطني على اعتبار المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد كمصدر وحيد لتمويل أنشطة الحركة و غياب أي مجهود للبحث على مصادر تمويل إضافية، خصوصا و أن الشكل و الاستقلالية التنظيمية لحشد التقدمية تخول لها ذلك، ولقد طرحنا مبادرات نذكر منها انخراطات رفاق ورفيقات اللجنة المركزية و البحث عن مصادر تمويل بديلة وفق مخطط عمل كما عهدنا ذلك داخل فروع جهة الرباط سلا زمور زعير.

9- الحظر الذي يتعرض له شباب الحركة بتيفلت دون مبرر أو تعليل لحد الساعة، رغم مراسلاتهم المتكررة للمكتب الوطني منذ أشهر لتزكية لجنتهم التحضيرية. للإشارة فلقد أبلغنا بعض أعضاء المكتب الوطني أن عضوا باللجنة التحضيرية مطرود، ليتبين بعد ذلك بعد إصراره على تتبع المكتب الوطني المساطر القانونية أنه غير مطرود.

10- رفض التسلم و البث في الطعن الذي قام به مجموعة من شباب الحركة بخصوص الخروقات القانونية و التنظيمية و الأخلاقية التي شهدها الجمع العام التأسيسي لتمارة المطعون في شرعيته لحدود الساعة و إصرار المشرف المنتدب لهذه المهمة على تزكية هذه الخروقات.

11- عدم استجابة المكتب الوطني لطلب فرع الرباط حجز مركز الاستقبال بوهلال قصد عقد دورة تكوينية أواخر شهر فبراير المنصرم، مع العلم أن الدورة التكوينية نظمت لسنتين متتاليتين و في خضم المشاكل و العراقيل التي تضعها وزارة الشبيبة و الرياضة أمام الحركة و على رأسها مشكل المنحة، علما أن الفرع كان و

لا زال مستعدا لمتابعة هذا الملف مع الوزارة و هو ما مكننا منه المكتب الوطني السابق و هو ما يرفضه المكتب الوطني الحالي.

12- الطريقة الارتجالية التي يدبر بها المكتب الوطني ملف منحة وزارة الشباب و الرياضة وعدم إعطاء أي معلومات للجنة المركزية باعتبارها أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر. إن عجز المكتب الوطني عن اتخاذ قرارات صارمة لمجابهة الدولة ومساءلتها قضائيا، يجعل من مشكلة المنحة عائقا كبيرا أمام تطور وتمويل أنشطة الحركة، حيث يعتبر المنع الذي طال حشد التقدمية من لدن وزارتي الشباب والرياضة والداخلية ضربا للتنظيمات التقدمية وعودة إلى الوراء لحصر التمويل العمومي على شبيبات إدارية تشتغل وفق منهج مخزني محض. للإشارة فقد طرحنا على رفاقنا في المكتب الوطني أكثر من مرة أن نساهم في هذا الملف كمناضلي ومناضلات حشد التقدمية، خصوصا أن هاته الممارسات المخزنية تمس تنظيمنا العتيد بشكل مباشر.

13- استمرار تضييق المكتب الوطني على عمل فروع جهة الرباط سلا زمور زعير، عبر عرقلته المستمرة لتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الجهوي بالجهة.

14- الاستقالات المتتابعة لخيرة أطر الحركة من اللجنة المركزية دون أن يتخذ المكتب الوطني أية مبادرة لفتح نقاش حولها، مما يؤكد غياب أي إرادة للعمل الجاد و المسؤول من المكتب الوطني.

15- تغيب بعض أعضاء اللجنة المركزية و المكتب الوطني لمرات متعددة و استقالة رفاق آخرين دون أن تفعل فيهم مسطرة التعويض من داخل لائحة المرشحين بالمؤتمر.

منذ ميلاد حركة عشرين فبراير المجيدة كان هدفنا يتجلى في البناء المؤسساتي لحركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية، و هو ما اتضح جليا في مجموعة من المحطات التي خضناها محليا وجهويا، كما إرساء دعائم فروع قوية تشتغل وفق إستراتيجية عمل واضحة بأهداف عملية.

وعندما أتت الفرصة لنشتغل وطنيا، لعبنا دور محوريا في إنجاح محطة المؤتمر الوطني السادس ابتداء من لحظة التهييء الأدبي والمادي إلى لحظة الفرز، و كان هدفنا في تلك المحطة أن نفرز مكتبا وطنيا ولجنة مركزية يضعان تصورا عمليا لأربع سنوات كفيلا بنقل الشبيبة من اللاتنظيم إلى تنظيم قوي يبنى على استراتيجيات وأهداف محددة.

نعيش اليوم للأسف على أنقاض عمل ارتجالي وعشوائي مبني على منطق الحسابات الضيقة ونقل صراعات وهمية إلى الجسم التنظيمي للحركة عبر أنشطة وقتية تفتقر لأي تصور بعيد المدى.

و نحن نعلن انسحابنا و تجميدنا لعضويتنا داخل اللجنة المركزية، نرجو من الرفاق والرفيقات وطنيا، جهويا ومحليا الغيورين على حركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإيقاف هذه المهزلة التنظيمية والتعبئة الشاملة لوضع حد لهذه الخروقات و هذا الترهل و التفسخ التنظيمي. و لعل أهم تلك التدابير الدعوة معنا لعقد مؤتمر استثنائي يعيدنا إلى صلب النضال التنظيمي المؤسساتي و الأخلاقي، الذي يعتبر سبيلنا الوحيد من أجل بناء وتنشئة شبيبة مغربية ديمقراطية تقدمية.

عاش تنظيمنا العتيد ودمتم ودمنا أوفياء للنضال الديمقراطي التقدمي

ندى دبلالي، عضوة اللجنة المركزية

سمير ياسين، عضو اللجنة المركزية

رضوان غفاري، عضو اللجنة المركزية

يوسف الميداوي، عضو اللجنة المركزية

محمد غاليم، عضو اللجنة المركزية